الترتيب فهو موت تلك الورثة عن ايراد مثال آخر للثالث والرابع
فان قيل تعدد الحالة قد يكون بتعاقب موت الورثة من
الميت الاول عن ورثة اخرى كما ذكره وقد يكون بموت الوارث
الثاني من الوارث الاول كما اذا مات الزوج عن المثال المذكور عن اولاد
وابوين على ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة فالاولاد هم البنات
او غيرهم فكيف يكون للاول طريقا على قياس ما ذكره في الكتاب اذ لا
فرق في العلم بين الحالات المتعددة في جهة واحدة من الاخرى
وبينها في جهات متعددة فما ذكره الشيخ وارتضاه بما قصده لا يقال
كيف يصح منه ايراد المثال قبل ان يذكر الاصل في الحالة الثانية لانا نقول
ذكر مثال لصورة بعض الانصباء اعني انا قبل القسمة فلذلك
قدمه ثم مستند الاصل الذي ينتخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال
باب توريث ذوي الارحام وذو الرحم حلو في اللغة بمعنى
ذي القرابة مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب ليس بذي سهم
اي ذي فرض مقدر في كتاب الله تعالى او سنة الرسول او اجماع الامة
ولا عصبة يجز المال عند الانفراد ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو
كذا بترك الواو وتوجيهها انها للعطف على الجملة السابقة
اي هذا باب ذوي الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى ما قيل ضمن
من ان المصدر قد يؤخذ من فعل ثلاثي اي اخذ او وجد فيها الاولى
المنسوبة الى القاضي الامام علاء الدين السمرقندي وفقه

قبل القسمة
ايضا

فاستحسنها

فاستحسنها واتخذ في تصنيف هذا الكتاب شعارا لها وكان القاضي
قد جعل فيها الورثة ثلثة اقسام فبدأ باصحاب الفروض ثم عطف
عليه العصبة ثم عطف عليه ذوو الرحم فقال وذوو الرحم وهو كما ترى
الفروض له سهام معدة ولم يتعصب وصاحب الكتاب كما وصل الى
هذا الموضع قرن تلك الواو في الشرح مع تصدير اللام بالباء ولا
يذهب عليك ان هذا التطرق باد دقتضى وجود واو بين كما في عبارة
تلك الفرائض مع فقدان الثانية في اكثر النسخ عندنا وقد فقد الاولى
ايضا في كثير منها كما هو الاكثر في كلام العامة الصحابة الا اكثر هم كعمر
وعلي وابن مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي الدرداء
وابن عباس في رواية عنه مشهورة وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين
يورثون ذوي الارحام ويحجبهم فذكر من التابعين علقمة وابراهيم
وشريح وابن سيرين وعطاء ومجاهدا وطاوسا وبه قال اصحابنا ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم رحمهم وقال زيد بن ثابت رضي الله
عنه في رواية شاذة لا ميراث لذوي الارحام وتوضع
المال عند عدم اصحاب الفرائض والعصبات ثم بيت المال
ثابعهما ذكر منه التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن
جبير وبه قال مالك والشافعي وقد احتج النافون بآية ذكر
في آيات المواريث نصيب ذوي الفروض والعصبات ولم يذكر لذوي
الارحام شيئا ولو كان لهم حق ثبت وهو كما ترى ذلك شيئا وبانه روى

Copyright © King Saud University